

# الثالث + 1

الى الميثاقية، فشّل مقدرتها على المثول امام مجلس النواب وجمّد قراراتها ومشاريعها برفض استقبالها في البرلمان. فماذا عند تأليف حكومة امر واقع يستقيل منها الوزراء الشيعة فوراً؟

لم تعد تعني حكومة الامر الواقع التي تسميها قوى 14 آذار حيادية، عند رئيس المجلس، سوى صورة حكومة غير دستورية.

ثالثها، ان تمسك حزب الله بالثالث + 1، اضاف اليه نائبه محمد رعد قبل ايام شرطاً اكثر تعقيداً هو التفاهم على البيان الوزاري قبل التأليف، وأولى الاخير اهمية متقدمة على التوزيع بما في ذلك الحصول على الثلث المعطل،

يشير حكماً إلى عدم حماسية الحزب لتسهيل تأليف حكومة لا يملك فيها ما تمنحه اياه حكومة ميثاقية. لحزب الله في الحكومة المستقبلة الثلثان ناقصا واحدا، وهو امتياز افضل واكثر استقراراً وضماناً له، وخصوصاً في غياب تيار المستقبل وحلفائه عنها، من حكومة يتمثل فيها بالثلث زائداً واحدا لا يستكين الى دورها في مرحلة يدير فيها ظهره للداخل اللبناني ويوجه نشاطاته الى الداخل السوري.

الحري انه لن يقبل أقل من هذا النصاب. مصدر تشدده في الحصول على سلاح تعطيل مزدوج: الختام مجلس الوزراء وتصويت الثلثين في القرارات المصرية. في حكومة ميثاقية يسيطر الحزب مع حلفائه على 19 مقعداً تمثل الثلثين ناقصاً واحداً تطمئننه الى شرعية احتفاظه بسلاحه ولا تفجر في وجهه مشاركته في الحرب السورية.

رابعها، ان تيار المستقبل لن يمنح الرئيس المكلف سلفاً موافقته على الحكومة الجديدة قبل ان يبصر تأليفها رسمياً وتصدر مراسيمها. لن يؤكد دعمه المبكر لها او تأكيد منحها الثقة. يتمسك بالحكومة الحيادية، ولا يطلق يد سلام في تأليف يتجاوز شروط التيار. لن يفصح، وخصوصاً السنيورة والحري في اي وقت، عن موقفهما من المعادلات المتداولة للتأليف، وبرزها أحدثها 9 - 9 - 6. يريد ان ينظر الى الحكومة الجديدة على صورة ما كان ينتظره منها لو صير الى تأليفها قبل تمديد ولاية مجلس النواب اواخر ايار المنصرم، وكان قد عهد اليها الاشراف على اجراء الانتخابات النيابية.

على نحو مطابق يتوخى تيار المستقبل من الحكومة الحيادية، بالمواصفات نفسها لسنة اشهر خلت، الاكتفاء بادارة مرحلة انتقالية حتى انتخاب رئيس للجمهورية، من غير ان تدب اياً من القرارات المصرية، بما فيها سلاح حزب الله. على طرف نقيض من هذا التصور، ينظر سلام الى حكومته.



## بهدوء

# سوريا... انتصرت على الحرب وظلت أسئلة الأزمة

ناهض حنر

نخب كمبرادورية جديدة وعلى حساب التزايد غير المسبوق في كتلة المفقرين المهتمّين، هذه الكتلة التي

زوّدت الرجعيين والغزاة بالغطاء السياسي والأفراد. أزمة النمو في سوريا يمكن حلها، فقط، بالاتّباع بالخيار التنموي الوطني الاجتماعي. ولا يتلخّص هذا الخيار بالأليات القديمة للقطاع العام، بل بسيطرة الدولة على السوق الوطنية وتحفيز إنتاج السلع والخدمات، والتمويل الذاتي للمشاريع التنموية، وتجنّب المديونية والهدر والفساد وإعادة توجيه الموارد على المستويين المركزي والقطاعي، لمصلحة الصناعة والزراعة وتطويرهما وتمكينهما من المنافسة.

على أن أي نموذج اقتصادي تنموي وطني، لن ينجح ما لم تكن الأولوية المطلقة للدولة الوطنية هي إقامة نظام ديمقراطي اجتماعي يكفل للأغلبية الشعبية ضمانات الأجر العادلة ودعم سلة الغذاء والسدواء والسكن والتأمينات الصحية والاجتماعية والتعليم والخدمات العامة. وهذه الحقول لا يجوز خصخصتها بحال من الأحوال، ولا التباطؤ في تعميمها أو إخضاعها لمواقع النفوذ السياسي والامتيازات الاجتماعية.

وليس مصادفة أن الدولة السورية التي قدمت الكثير من التنازلات الاقتصادية للكمبرادور في العقد الأول من هذا القرن، قدمت للرجعية في الوقت نفسه تنازلات عميقة في المجال الفكري والثقافي، فتراجعت إلى حد كبير عن تقاليد القومية والعلمانية، لمصلحة الثقافة الفاتنة، سواء في استعادة الإرث الرجعي لرجال الدين أو تحويل فولكلور الحارات إلى نمط ثقافي.

وتواجه الدولة السورية الآن ضرورة الحسم الفكري والثقافي في مواجهة تلك المستبدات، والعودة إلى أطروحة القائد الراحل حافظ الأسد القائلة بوضوح تام: «لا مكان للرجعية في سوريا».

وتصت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في النهاية، في الأزمة الاستراتيجية للدولة السورية التي تواجه الآن سؤالاً تاريخياً: هل تنتهي الحرب بالعودة إلى الستاتيكو الذي كان قائماً قبلها، سواء لجهة المصالحة مع الرجعية الخليجية تحت مسمى التضامن العربي أو لجهة العودة إلى احتضان أدواتها - مثل حركة حماس - تحت لافتة «المقاومة» أو لجهة تفعيل المقاومة ضد إسرائيل في الجولان والجبهات الأخرى أو - أخيراً - لجهة الضرورة التاريخية المطروحة للخروج من حدود الجمهورية السورية إلى الكونفدرالية المشرقية؟

لم يعد بالإمكان العودة إلى ما كان: سوريا تواجه اليوم الخيار بين أن تكون دولة نصف فاشلة يحملها محور إقليم دولي، وبين أن تكون قاطرة للتغيير الاستراتيجي، عربياً وإقليمياً، وفاعلاً أساسياً في تغيير العالم.

الكلام على الحرب ومالها في سوريا دخل في دائرة التكرار واليوميات والتفاصيل، لكن المسار العام لتطور الأحداث التي شهدناها منذ 30 شهراً، لم يعد محل شك: الدولة السورية صمدت وانتصرت، فلم يعد وارداً أو ممكناً صرف رواية «الثورة» الشعبية، وأصبح خطر تقسيم سوريا وراينا. فلقد تم تجديد الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية السورية وسيادتها واستقلالها وموقعها الخاص في الجيوسياسية الإقليمية، لا بل وتجديد الاعتراف بنظامها السياسي، وحق السوريين، وحدهم، في التفاهم على تطوره.

كل المشاريع التي استهدفت سوريا سقطت إذاً، والمهمة الوحيدة الناقية الآن من مهمات التصدي للعدوان الذي واجهته البلاد منذ ربيع 2011، هي تصفية الإرهاب وإعادة السيطرة الكاملة للدولة على كافة أراضي الجمهورية. وهذه، على ما تتطلبه من وقت وجهود وتضحيات، هي مهمة عسكرية وأمنية اتخذت اليوم طابعاً عملياً - لا سياسياً - لثلاثة أسباب، هي: (1) تراجع وضمور الحواضن الاجتماعية المحلية للتمرد المسلح، وانحساره المتزايد لمصلحة الجماعات الإرهابية، (2) وحصول دمشق على غطاء سياسي محلي ودولي، لتصفيتها، ربما نياحة عن العالم بأسره، (3) وبالنتيجة، استعادة الأطراف الوطنية السورية أولويتها في إنجاز التفاهم الداخلي، على حساب الكمبرادور السياسي للعواصم وأجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية.

إلا أنه علينا، بعد هذا كله، وبرغمه، أن نواجه حقيقة أن الأزمة السورية لا تزال قائمة، بل وتظهر خطوطها واستحقاقاتها كلما اقتربنا من إنجاز المهمة العسكرية والأمنية لتصفية الإرهاب.

والأزمة السورية ليست أزمة سياسية بالمعنى البسيط للكلمة؛ إنها أزمة مركبة، اقتصادية واجتماعية وثقافية واستراتيجية، تتطلب حلاً جذرياً.

- اقتصادياً، تعاني سوريا أزمة نمو وتنمية. فمواردها الطبيعية وطاقتها البشرية وما تملكه من مخزون الخبرات والمهارات والحيوية الاجتماعية، أكبر بكثير من نسب النمو التي تحققها. وهو ما ينتج، بصفة مستمرة، فائضاً سكانياً معطلاً ومهمشاً، وفي تفاعلات هذا الخزان البشري المُفقّر، توجد، دائماً، فرص للتغيرات الرجعية - وخصوصاً الدينية والعنيفة - لإعادة تجديد نفسها وتقويض الدولة ومخزّراتها من الداخل.

وفي العقد المنصرم، اقترحت الأوساط النيوليبرالية حلاً لمشكلة النمو يقوم على اتّباع نهج اقتصاد السوق المعولم. وكانت النتيجة تحسناً نسبياً في النمو لحساب

## علم وخبر

### استقالة بلدية جزين

تقدم تسعة من أعضاء بلدية جزين باستقالاتهم خلال جلسة للمجلس البلدي عقدت مساء أمس، لتجديد الثقة برئيسه الحالي وليد الحلو، وبنائبه لولاية ثانية خلال الثلاث سنوات المقبلة. المستقيلون استدعوا كاتباً بالعدل، حضر وصدق على الاستقالات التي سيرفعها الحلو اليوم، أمام قائممقام جزين بالوكالة هويدا الترك. وإذا ما اكتمل المشهد اليوم، فإن البلدية تعد منحلة باستقالة نصف أعضائها الثمانية عشر، على أن تحيل الترك الاستقالات على محافظ الجنوب بالوكالة نقولا أبو زاهر، الذي يملك مدة شهر للنظر فيها، ولمنح المستقلين فرصة الرجوع عنها.

وإذ لم يفعلوا، تصبح نافذة ويطيّر المجلس البلدي لجزين. وأتت الاستقالة كرد فعل على استدعاء أعضاء البلدية إلى الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات في وزارة الداخلية، بعدما رفض رئيس البلدية عقد جلسة قانونية لتجديد الثقة بنفسه، أو لانتخاب خلف له، وفق ما ينص عليه اتفاق معقود بين أعضاء البلدية ورعاتهم في التيار الوطني الحر قبل 3 سنوات.

### نشاط النصر

لا يزال نشاط مسلحي جبهة النصر في المقلب السوري من جبل الشيخ باتجاه بلدة شعبا كثيفاً، لناحية نقل المُن والذخائر قبل بدء موسم الثلوج على الجبل، ما يجعل التنقل حتى باستعمال البغال مهمة صعبة. وفي الوقت نفسه، تتابع جهات أمنية لبنانية نشاط جرحى المعارضة السورية، ممن أصيبوا في الاشتباكات مع الجيش السوري، في منطقة القنيطرة، وريف دمشق الجنوبي - الغربي، الذين تعافوا وما زالوا في قرى العرقوب عموماً، وفي بلدة الهبارية خصوصاً، إذ يعمد هؤلاء إلى تنظيم خلايا تحرّص على حزب الله.

## ما قل ودل

على خلفية ظهور المتهم بتفجيري طرابلس الشيخ أحمد الغريب تلفزيونياً من داخل زنزانته في سجن رومية المركزي، استدعي الغريب إلى



التحقيق. وعلمت «الأخبار» أن التحقيق دام نحو أربع ساعات، سُئل خلالها الشيخ عن كيفية إجراء المقابلة، كما أعيد استجوابه في التهم الموجهة إليه.

على الشريط الحدودي، بحيث ينعم مسيحيو الجنوب اليوم بالطمأنينة»، لكن «دعم المقاومة بخيارها العسكري ضد العدو من المسلمات، أما في الشق السياسي، فمروحتنا باتت واسعة، ونؤيد الانفتاح على مختلف الكتل النيابية، وخصوصاً مع اختلاف أولويات حزب الله عن أولوياتنا في الكثير من الملفات». وسياسة التكتل الجديدة تقوم على «فصل التشريع عن السياسة، وتعريف الحليف بمصطلح جديد: حليفنا هو من يساندنا في ملفاتنا». وختم عون كلمته برفض عقلية الاستنسابية التي تعيق مشروع بناء الدولة، وتنصب في وجهه العراقل: «إذا أردت تسمية شيوعي مؤهل لوظيفة رسمية يأتيني رفض، الأمر نفسه عند الفريق السني. لا يحق لي تعيين أحد من خارج طائفتي، فيما بوسع الفريقين الآخرين تسمية مسيحي لأي موقع. أرفض هذه العقلية وسأحاربها. نحن قاعدة لا تدين بالولاء لأحد، وقادرة على ترسيخ أفكارها في أذهان المواطنين». على الغداء، ضرب عون كأس نبيذه الرهباني (تقدمة رهبان مار شعيا) بكأس الوزير جبران باسيل إلى يمينه، والنائب ابراهيم كنعان إلى شماله، ليرفع نخب التكتل عالياً: «إن شاء الله يبقى التكتل عطل مكلت مثل اليوم».

# بي ملفاتنا

دعم المقاومة بخيارها العسكري ضد العدو من المسلمات أما في الشق السياسي فمروحتنا باتت واسعة

ذلك، أكد لأعضاء كتلته أنه لم يتنازل بل فصل بين موقفه السياسي وعلاقاته الخارجية، بعيداً عن أي مؤامرات على أحد، وعلى حزب الله ضمناً. وشدد عون هنا على دعمه المقاومة باستراتيجيتها العسكرية في وجه إسرائيل: «العالم كله ضد المقاومة، ونحن اتخذنا قراراً منذ سبع سنوات بالوقوف الى جانبها في وجه إسرائيل، وخصنا في تموز 2006 حرباً سياسية يعرفها الحزب جيداً. وربما هذه الحرب هي التي وطدت العلاقة بين المسيحيين والشيعية، وأسست لصداقة وعلاقة اجتماعية متينة، فضلاً عن انهاءها النزاع المسلح